تحليل اثر الصناعات الغذائية على القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في التخفيف من حدة مشكلة الغذاء على ضوء برامج الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة

أ. بوزيدي حافظ أمين
أستاذ مساعد بجامعة محمد خيضر – بسكرة
bhafadamine@yahoo.com

أ.د. بن الزاوي عبد الرزاق
أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد خيضر – بسكرة
abenzaouiprof@gmail.com

الملخص

تشكل فاتورة الأمن الغذائي عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني، حيث أن تغطيتها تتطلب ملايين الدولارات وذلك في ظل الاعتماد على نمط غذائي غير متوازن صحيا ومكلف اقتصاديا، ما تطلب محاولة إيجاد حلول عملية كفيلة بتعديل الوضع القائم، ومن بين السبل المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي " فرع الصناعات الغذائية" وعلى هذا الأساس حاولنا من خلال هذه الدراسة رفع اللبس عن بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالأمن الغذائي، ومن ثم التطرق إلى واقع هذا القطاع في بلادنا عبر تتبع مختلف الإصلاحات والبرامج الأخيرة، ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الصناعات الغذائية، الإنتاج الفلاحي.

Abstract :

La facture de la sécurité alimentaire constitue en lourd fardean sur l'économie national, Et qui nécessite in grand montant bour être couvrit surtout sous en régime alimentaire qui n'est bas ou au moins insussisament équilibré que ce soit de boint de fue sanitaire ou économique bar son c'eût cher. Cela a boussé les barties intéressées de rechercher les solutions capables de réguler la situation.

Barmi ces solutions se trouve « le secteur de l'industrie alimentaire » dont on fa expliquée quelques ternes thétiques concernant la sécurité alimentaire buis barlor do la roalité de ce secteir en Algerie abrés afoir ababtor les eissérents resormes et les de rniersbrogets d'investisement , et a quel boint on est arrivé dans ces brojets.

Mots clé : la sécurité alimentaire, l'industrie alimentaire , broduit agricole.

المقدمة

يعد فرع الصناعات الغذائية في الجزائر أحد القطاعات المهمة للاقتصاد، وتكمن أهميته باعتباره أحد الفروع الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية والتي تساهم في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما يعتبر حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، وأيضا هو على علاقته مباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام باعتباره أحد المدخلات الأساسية التي تقوم عليها، وعليه يعد البحث عن تحقيق تكامل قطاعي بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الفلاحي الشغل الشاغل لدى الدولة، والذي إن لم يتم بلوغه فإنه يكون من الصعوبة بمكان الوصول إلى مستويات مريحة من الأمن الغذائي، ما يستوجب معالجة مشاكل الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصناعية في آن واحد، من خلال وضع آلية مستقبلية للتعاون والانسجام قصد النهوض بالقطاعين الفلاحي والصناعي ببلادنا وتوفير الغذاء بالكمية والنوعية التي تحررنا من التبعية للخارج.

ومن هنا تبرز ملامح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير فرع الصناعات الغذائية على القطاع الفلاحي الجزائري، وما هو دوره في تحقيق الأمن الغذائي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة؟**

بناءا على إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضية الأساسية كالتالي: **لم يبلغ تأثير فرع الصناعات الغذائية الآمال المرجوة في إعطاء الدفع اللازم للنهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري وتقليص الفجوة الغذائية ومن ثم حل مشكلة الغذاء ببلادنا.**

ولاختبار هذه الفرضية تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: الصناعات الغذائية ومشكلة توفير الغذاء؛
المحور الثاني: البرامج والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الفترة (1996-2014)؛
المحور الثالث: أثر الصناعات الغذائية على مؤشرات الاقتصاد الجزائري وآفاق تطورها.

المحور الأول: الصناعات الغذائية ومشكلة توفير الغذاء

سنحاول في هذا المحور التطرق إلى مفهوم الصناعات الغذائية إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية التي يلعبها هذا الفرع من الصناعة في تحقيق الأمن الغذائي الذي يعد الشغل الشاغل للدول مؤخرا.

1 – ماهية الصناعات الغذائية: الصناعات الغذائية هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل المواد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية.

والصناعة الغذائية كفرع من القطاع الصناعي لا يمكنه أن يخرج عن هذا النشاط الإنتاجي، من خلال تحويلها للمواد الخام للزراعة الغذائية إلى سلع جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية ويمكن أن نعرف الصناعة الغذائية كما تناولها العديد من المفكرين الاقتصاديين المهتمين بهذا المجال كما يلي:

" الصناعة الغذائية هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو استهلاكها في أماكن غير

أماكن إنتاجها، وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية"[1]. "هي الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنتها العلوم الدقيقة كالكيمياء والهندسة والبيكترولوجيا، لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع"[2].

"كما تعرف كذلك على أنها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري"[3].

وعليه يمكن تعريفها على أنها: " ذلك الفرع الصناعي الذي يهتم بتحويل الخامات النباتية والحيوانية من شكلها الأصلي إلى الشكل الذي يسمح باستخدامها خارج موسم استهلاكها الطازج، مع الحفاظ على العديد من المواصفات الصحية والحيوية بالاعتماد على العلوم والتقنيات الحديثة".

2- مفهوم الأمن الغذائي:

لطالما كان هاجس تحقيق الأمن الغذائي مشكلة كل الدول، خاصة بعد بروز أزمة غذاء عالمية وامتداد آثارها السلبية على جل القطاعات الحساسة في الاقتصاد، غير أن مصطلح الأمن الغذائي يحمل أكثر من معنى، فالبعض يشير به إلى توفير الغذاء بالقدر الكافي لتلبية حاجات الإنسان، بينما يعتبره آخرون مؤشر للرفع من مستويات

[1] عز الدين فراج، **الصناعات الغذائية**، دار الفكر العربي، دمشق،1997، ص3.

[2] محمد مختار الجندي، **الصناعات الغذائية**، مطبعة القاهرة، 1985، ص102.

[3] عبد الوهاب عبدات، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص ص 79،80.

الإنتاج لمقابلة الاحتياجات الناتجة من زيادة عدد السكان، كما يدل أيضا على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء[1].

وعند التطرق للأمن الغذائي يجب التمييز بين حالتين أو مفهومين[2]:

الأمن الغذائي حسب الحاجة : يقتضي حصول الفرد على وجبة غذائية متكاملة ومتوازنة تؤمن 2500 حريرة/اليوم إلاّ أن الشائع لدينا حول الأمن الغذائي كمفهوم هو (خبز، شاي، حمص، فول...).

الأمن الغذائي حسب الطلب : يرتبط بالقدرة الشرائية للحصول على وجبة غذائية نؤمن له الحريرات اللازمة وتتغير هذه القدرة الشرائية حسب قيمة سلة متكاملة من المواد الغذائية اللازمة لتحقيق مقولة الأمن الغذائي.

لقد اختلفت وتباينت وجهات نظر الأفراد من ذوي الاختصاص والمنظمات الدولية حول تعريف الأمن الغذائي نذكر من بينها:

أ- المفهوم الأول: "يعرف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب مع دخولهم"[3].

ب- المفهوم الثاني: "تأمين حصول أفراد المجتمع على ما يلزم لغذائهم من احتياجات غذائية تحددها علوم التغذية من المواد النباتية والحيوانية

---

[1] فوزي عبد الرزاق، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي** (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2007، ص44.

[2] - يحي بكور وآخرون، **أزمة الأمن الغذائي في سورية في مواجهة الجفاف**، ندوة حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، دمشق، 2009، ص02.

[3] - محمد رفيق، أمين حمدان، **الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبي**ق، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص16.

أو كليهما مع ضمان توفير حد أدنى من تلك الاحتياجات بالكم والكيف الضروريين لاستمرار حياة هؤلاء الأفراد في حدود دخولهم"[1].

ج- المفهوم الثالث: "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام ويتم توفير احتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائد الصادرات يمكن استخدامه في استيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات"[2].

د- المفهوم الرابع: المتتبع للتقارير الصادرة عن منظمة التغذية والزراعة (FAO)، وهيئة الأمم المتحدة (ONU) عموما، يلاحظ أن هذا المفهوم ظهر في سنة 1975 وعرف كالتالي: "الأمن الغذائي هو القدرة على تموين العالم بالمواد الأساسية من أجل حماية نمو الاستهلاك الغذائي والتحكم في تضخم الأسعار".

كما عرف سنة 1990 بأنه يتمثل في: "قدرة النظام الغذائي على ضمان التموين المتساوي والعادل على المدى البعيد".

وعليه يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه "مقدرة البلد على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبى الاحتياجات الضرورية والأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة، زد على ذلك أنه لابد من توفير مخزون من المواد الغذائية الأساسية تستطيع الدولة اللجوء إليه في حال حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج الغذاء، أو في حال تعذر حصول تلك الدولة على المواد الغذائية التي تنقصها عن طريق استيرادها من الخارج".

---

[1] - السيد إبراهيم مصطفى وآخرون، **اقتصاديات الموارد والبيئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص195.

[2] – المرجع نفسه، ص192.

3 – الصناعات الغذائية وعلاقتها بالأمن الغذائي

من أجل بلوغ الأمن الغذائي ومجابهة مشكلة الغذاء التي أرقت ولا زالت في صدارة اهتمامات مسئولي الدول خاصة الفقيرة والنامية منها، زاد الاهتمام بالتنمية الزراعية باعتبارها السبيل الوحيد الذي يضمن تلبية الحاجيات الغذائية.

كما لابد من بذل المزيد من الجهد نحو محاولة إشراك رابطات صغار المزارعين والقائمين على إنتاج الأغذية وتجهيزها في وضع وتنفيذ السياسات الزراعية في ذات الوقت الذي يعملون فيه مع ملاك ومزارعي الحيازات الكبيرة من أجل تكثيف الإنتاج الزراعي المستدام بيئيا.

يقدر مستوى الأمن الغذائي في الجزائر عموما بالإنتاج ووفرة المواد الغذائية، ويظهر الجدول الموالي تطور هذين المؤشرين للفترة (2005–2012) كما يلي:

الجدول رقم (1): تطور إنتاج المواد الزراعية الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2005-2012)

الوحدة: 610 قنطار

	المعدل المتوسط للسنوات (2005-2008)	2009		2010		2011		2012	
		الأهداف	الإنجازات	الأهداف	الإنجازات	الأهداف	الإنجازات	الأهداف	الإنجازات
الحبوب	31.7	38.1	61.2	40.6	45.6	43.7	42.5	46.8	55
الطماطم	3.8	4.8	3.8	5.1	7.6	5.5	7.1	6	/
البقوليات	453.6	609.2	642.89	658.14	723.45	720.08	788.17	765.3	/
البطاطس	20	23	26.4	25	33	27.2	37.8	29.3	38.2
الخضروات	58.6	66.6	72.9	72	86.4	77.4	95.7	83.5	97
الحمضيات	6.7	8	8.4	8.6	7.9	9.4	11.1	10.2	9.6
الكروم	3.4	4.1	4.9	4.4	5.6	4.7	4	5.18.6	10.36
الفاكهة	8.6	10.36	10.20	10.20	12.33	12.30	13.82	13.50	15.50
زراعة الزيتون	2.6	3.5	4.8	3.9	3.1	4.3	6.1	4.6	3.9
التمور	5.2	6	6	6.5	6.4	7.1	7.2	7.7	7.9
اللحوم الحمراء	3.1	3.4	3.5	3.5	3.8	3.7	4.2	3.8	4.4
الحليب (610 لتر)	2185.1	2495.3	2394.2	2601	2632.9	2733.3	2927	2880.5	3000
اللحوم البيضاء	2.1	2.7	2.1	2.8	2.8	2.9	3.4	3	3.4
البيض(10^6 وحدة)	3604.6	3997.9	3838.3	4108.4	4379.7	4220.6	4822.5	4333.1	5000

المصدر : تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012، ص80.

يلاحظ من خلال الجدول أن الإنجازات أو النتائج المحققة تفوق في كثير من الأحيان الأهداف المسطرة خاصة في السنوات الأخيرة 2011، 2012، وفي جل المواد الغذائية الموضحة بالجدول أعلاه، ورغم ذلك تبقى هذه الجهود غير كافية بدليل فاتورة الواردات التي تثقل كاهل الميزان التجاري الجزائري، إضافة إلى عدم كفاية (إن لم نقل ندرة) بعض المنتجات على المستوى المحلي والوطني.

لقد سجل الإنتاج الفلاحي في الجزائر قفزة نوعية خلال الفترة (2001-2011)، إذ تم تسجيل ما مقداره 1600 مليار دج سنة 2011

مقابل 500 مليار دج سنة 2001 وفي السنوات الأخيرة من هذه الفترة تم تسجيل نسبة نمو بالحجم في مجمل الإنتاج الفلاحي[1] كما يلي:

.%31.5 : 2009	. % 8.5 : 2010	.%10.6 : 2011

وبقيت الحصة المتعلقة بالواردات الخاصة بتوفير المواد الغذائية نسبيا ثابتة حول نسبة 30%، والجدول الموالي يوضح انعكاس النمو المستمر في الإنتاج الفلاحي على حصة الفرد الجزائري وبالتالي القيمة الغذائية اليومية:

الجدول رقم (2): تطور كمية الحريرات المخصصة للفرد الجزائري خلال الفترة (1963-2011)

الوحدة: حريرة

الفترات	كمية الحريرات للفرد
1963-1969	1758
1970-1979	2160
1980-1989	2732
1990-1999	2944
2000-2004	3100
2011	3500

المصدر: تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012، ص32.

من المهم الإشارة إلى النمو الديموغرافي في الجزائر الذي يعد عاملا يتماشى عادة مع تزايد الحاجيات الغذائية، فنجد أن نسبة التطور الطبيعي تغيرت من 3.5% في سنوات (1970- 1980) "ضغط ديموغرافي قوي" لينخفض إلى 1.78% سنة 2006 ويعود تدريجيا للارتفاع منذ ذلك الحين ليبلغ 2.03% سنة 2012 وهي نسبة توافق تماما تجديد السكان[2].

[1]- تقرير صادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012، ص32.

[2] – تقرير صادر عن الديوان الوطني للإحصاء، 2012، ص24.

المحور الثاني: البرامج والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الفترة (1996-2014)

بعد سنة 1996 تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها مؤسسات فرع الصناعات الغذائية، ويمكن تقسيم هذه الفترة أخذا بعين الاعتبار التطورات والبرامج الحكومية المسطرة وانعكاساتها على القطاع الفلاحي الجزائري إلى أربع فترات زمنية كما يلي:

1 - الفترة التي تلي إعادة الهيكلة (1996 – 2000)

حيث قام المجلس الوطني لمساهمات الدولة والمجمعات (الذي يعود تاريخ إنشائه إلى سبتمبر 1995) سنة 1996 بالمصادقة على مشروع قانون مقترح من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، يتمثل في " قانون إنعاش داخلي" للرفع من مستويات الأداء في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

لقد نجم عن قانون إعادة الهيكلة نقطتين رئيسيتين هما:

- إمكانية تعديل الهيئة الداخلية للمؤسسات العمومية الاقتصادية الكبرى عن طريق إنشاء الفروع، والتي حسب القانون التجاري الجزائري يمكنها أخذ العديد من الأشكال على غرار شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، وتتميز بنمط تسييري مشابه للشركات الكلاسيكية المجهولة من طرف رئيس مدير عام ومجلس إدارة، إن الهدف وراء هذا الإجراء يتمثل في السماح بتمييز الفروع الصالحة من غير الصالحة، وتسهيل تقييم أصولها مع إمكانية بيع بعضها، والتي تعتبر خطوة تحضيرية لعملية خوصصة الشركات العمومية (التي سنتحدث عنها لاحقا) من أجل تحقيق الإنعاش الاقتصادي.
- إعادة توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التركيز على المهنة القاعدية والتخلي عن كل النشاطات الثانوية، مما يسمح لهذه المؤسسات بالتقليل

من عبئ أعداد العمال الزائدة بالتنازل للعمال عن الأنشطة المحيطة (مثال ذلك نقاط البيع للمستهلكين).

إن البطء والتردد الذي ميز تطبيق إعادة الهيكلة لم يسجل الانطلاق الفعلي لإنشاء الفروع في مؤسسات الصناعات الغذائية إلا في سنة 1997، ولضمان التنفيذ السريع والفعال للقرارات من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة، تم في جوان 2000 إنشاء تنظيم جديد للمؤسسات الاقتصادية، وعليه فإن مؤسسات الصناعات الغذائية العمومية شهدت تشكيل جديد عرف بمجمع أقرومان (agroman) يظم كل من: مجمع الصناعات الغذائية (HAAB)، ومجمع الصناعات الغذائية المختلفة (agrodiv)، ومجمع الصناعات المعملية[1].

2 - برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد استفاد قطاع الصناعات الغذائية من برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 بصورة غير مباشرة من خلال انعكاس الإجراءات التي شملت القطاعين الفلاحي والصيد البحري على التوالي وبالنسبة للقطاع الفلاحي نجد أنه زاد التركيز خلال هذا البرنامج على المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للتخفيض من الكميات المستوردة من المواد الفلاحية والزراعية كالحبوب والحليب التي تدخل في الصناعات الغذائية، وقد بلغت حصيلة الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة ما مقداره 52 مليار دج وبلغ عدد المناصب المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة 166502 منصب عمل[2]، ويسعى المخطط السابق إلى تحقيق جملة

[1] - عبد الوهاب عبدات، **مرجع سبق ذكره**، ص135.

[2] - مصالح الوزير الأول، **حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008**، ص ص8،7.

الأهداف الآتية:

- ❖ تطوير عمليات تجميع المواد الفلاحية والزراعية؛
- ❖ إنشاء مراكز التخزين والتبريد؛
- ❖ تشجيع الاستثمار بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تهتم بتحويل المنتجات الفلاحية، والرفع من عدد المؤسسات المتخصصة في صناعة الغذاء كما يبينه الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي لدعم الصناعات الغذائية

النشاط	عدد المؤسسات المستفيدة	حجم الاستثمار (مليون دج)	دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (مليون دج)
صناعة الزيوت النباتية	68	696	254
صناعة الحليب	51	1500	184
تجفيف التبغ	11	3	2.7
صناعة السكاكر	10	72	39
نشاطات أخرى	11	56	29

المصدر: طرشي محمد، **الدور التنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، 2005، ص161.

يوضح الجدول المبالغ المخصصة لتحسين إنتاجية المؤسسات التحويلية الغذائية والتي بلغ عددها 151 مؤسسة، كما لا ننسى الإشارة إلى الجهود المبذولة لإنشاء وحدات التخزين والتبريد وذلك لضمان استمرار عملية التموين وتقليص الواردات من المواد الزراعية الأولية، حيث قدر حجم الاستثمار في هذا المجال 5.7 مليار دج أما الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية فقدره 3.3

مليار دج[1]، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بالصناعات الغذائية خلال هذه الفترة.

3 - برنامج دعم النمو (2005-2009)

خلال هذه الفترة كذلك استمر اهتمام الدولة بالقطاع بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال البرامج الموجهة لكل من الفلاحة و التنمية الريفية، إضافة إلى الصيد البحري، ترقية الاستثمار، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فعلى صعيد الفلاحة والتنمية الريفية نجد أن الدولة خصصت ما مقداره 300 مليار دج للنهوض أكثر بهذا القطاع، يمكن إدراج أهم الجوانب التي تمس القطاع الفلاحي وذات العلاقة بالصناعات الغذائية من خلال تطوير المستثمرات الفلاحية، وتطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، والجدول الموالي يوضح حصيلة الإنجازات في هذا القطاع كما يلي:

الجدول رقم (4): حصيلة الإنجازات في قطاع الفلاحة ذات العلاقة بالصناعات الغذائية

النشاط	الوحدة	2005	2006	2007	2008	2009
توسيع المساحة الصالحة للزراعة	هكتار	124574	40476	56443	10317	20621
غرس الأشجار المثمرة والكروم	هكتار	71440	31074	23841	13351	21441
تأهيل المستثمرات الفلاحية	عدد العمليات	10276	38582	43950	7745	-
فك العزلة وفتح المسالك	كيلومتر	1504	-	928	902	1354

المصدر: - مصالح الوزير الأول، الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008، ص6.
- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، ص77.

أما فيما يخص قطاع الصيد البحري فإن الدولة ركزت على القيام بدعم الأنشطة الرامية للنهوض بقطاع الصيد البحري من خلال تأهيل

[1] - عبد الوهاب عبدات، **مرجع سبق ذكره**، ص136.

وحدات الصيد البحري، ورشات الصيانة، تربية المائيات.

كما سعت إلى الرفع من تنافسية المؤسسات الصناعية، وإنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4 – البرنامج الخماسي (2010–2014)

هذه المرحلة تقترن بنهاية البرنامج الخماسي (2005–2009) والانطلاق في برنامج ثان (2010–2014)[1] ، وبما أننا حاولنا عرض حصيلة الأول فسنركز هنا على استعراض الآفاق بالنسبة للبرنامج الثاني كما يلي:

فبالنسبة للقطاعات ذات العلاقة والصناعات الغذائية نجد فيما يخص الفلاحة وفي إطار برنامج التنمية الريفية المتجدد فإن 12000 برنامجا محليا سيتم إنجازه خلال الفترة 2010 إلى 2014، في كل البلديات الريفية من أجل تحسين ظروف معيشة السكان وتثبيت وجودهم في قراهم، وكذا مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد من خلال:

- ❖ تأمين المستثمرين الفلاحين فيما يخص العقار؛
- ❖ الالتزام المالي للدولة من أجل التجديد الفلاحي؛
- ❖ الاستثمار العمومي لتطوير الفلاحة والصناعات الغذائية؛
- ❖ تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي.

أما فيما يخص قطاع الصناعة فإنه خلال هذه الفترة تسعى الحكومة إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي[2]:

- ✓ تحسين المحيط المالي للمؤسسات الناشطة على الساحة الوطنية؛

[1] - الجدير بالذكر أن البرنامج الخماسي (2010–2014) صودق عليه يوم 25 ماي 2010 من قبل مجلس الوزراء، وخصص له مبلغ قدره 11000 مليار دج أي ما يعادل 155 مليار دولار.

[2] - عبد الوهاب عبدات، **مرجع سبق ذكره**، ص229.

✓ إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار الذي يبلغ رأس ماله 150 مليار دج وبوسعه تعبئة أزيد من 1500 مليار دج من القروض؛

✓ استحداث صندوق للاستثمار المحلي على مستوى كل ولاية بمبلغ 1 مليار دج؛

✓ إنشاء شركات رأس مال الاستثمار وشركات الاستئجار من قبل البنوك العمومية.

المحور الثالث: أثر الصناعات الغذائية على مؤشرات الاقتصاد الجزائري وآفاق تطورها

تعاني الجزائر منذ الاستقلال من مشكلة توفير الغذاء للسكان، وارتفاع مخصصاتها المالية الموجهة لهذا الغرض، ونظرا لأهمية الدور الذي يلعبه الإنتاج الغذائي في تحقيق الأمن الإستراتيجي، ومن أجل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة خاصة في المجال الزراعي باعتباره المورد الرئيسي في تمويل الصناعات الغذائية، تبنت الجزائر مخططات تنموية لتطوير الإنتاج الزراعي والنهوض بالقطاعات الأخرى وخاصة الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية، لما لها من آثار على مختلف المؤشرات الاقتصادية والتي نحاول الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

1 - أثر الصناعات الغذائية على بعض مؤشرات الاقتصاد الوطني الجزائري

كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، تعد الصناعات الغذائية كفرع من الصناعات التحويلية أداة تأثير على الاقتصاد الوطني، والذي يتجلى من خلال مؤشرات اقتصادية على غرار التشغيل، القيمة المضافة، الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالإنتاج، الربح الوطني كما يلي:

1 – 1) التشغيل: يعتبر فرع الصناعات الغذائية أحد أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر التي تعمل على كبح معدلات البطالة واستحداث المزيد من مناصب العمل، فقد قدرت مساهمتها في التشغيل خلال الفترة (1970–1974) بحوالي 17% بسبب أن هذا النوع من الصناعة يتطلب كثافة في اليد العاملة، إلى جانب أن الدولة حاولت بعد الاستقلال بناء قاعدة للصناعات الغذائية، لتنخفض هذه النسبة إلى 14% خلال الفترة (1975–1979) بسبب اهتمام السلطات بقطاع الصناعات الثقيلة، ثم ترتفع مجددا إلى حوالي 15.5% خلال الفترة (1980–1989)، كما عرفت الفترة الممتدة بين (1990–1999) تقهقر تدريجي للقطاع الصناعي بصفة عامة، وهذا راجع للظروف التي مر بها الاقتصاد الوطني بصفة عامة والصناعات الغذائية بصفة خاصة، ورغم هذا استمرت الصناعات الغذائية في استحداث المزيد من مناصب العمل، الأمر الذي يؤكد دور هذا الفرع من الصناعات في امتصاص نسبة كبيرة من البطالة.

أما في الفترة الممتدة بين (2000–2010) ونتيجة الاستقرار السياسي والأمني الذي طبع هذه الفترة، إلى جانب الاستفادة من ظرف مالي مناسب ميزه الارتفاع النسبي في أسعار البترول، فقد احتل فرع الصناعات الغذائية مرتبة رائدة من حيث معدل متوسط التشغيل، غير أن مناصب الشغل هذه ميزها تباين في التوزيع بين مختلف قطاعات هذا الفرع، حيث يمثل قطاع الحليب ومشتقاته المرتبة الأولى من حيث الوزن النسبي مقارنة بالقطاعات الأخرى، إذ سجلت زيادة في عدد العمال خلال هذه الفترة الى22.7%، والمرتبة الثانية عادت للمطاحن بمتوسط نسبة لنفس الفترة 21%، بينما احتل قطاع المشروبات المرتبة الثالثة

بنسبة 9%[1]. والجدول الموالي يبين تطور العمالة في مؤسسات فرع الصناعات الغذائية كما يلي:

الجدول (5): تطور العمالة في مؤسسات فرع الصناعات الغذائية

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2012
عدد العمال	52053	49488	46820	40503	36793	145000

المصدر: ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد15، 2015، ص198.

وجدير بالذكر أن أعلى مساهمة في التشغيل ترجع إلى مؤسسات القطاع الخاص التي توفر حوالي 31.86% من مناصب العمل في ظل تقهقر تشغيل مؤسسات القطاع العام، التي انتقلت مساهمتها من 19169 منصب شغل في سنة 2010 إلى 19486 سنة 2011 وإلى 19854 منصب في سنة2012[2].

1 – 2) القيمة المضافة: يساهم فرع الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة وقد احتل المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات خلال الفترة (1970–1989)، ويعود السبب في ذلك إلى وفرة المواد الأولية الخام ما ساعد في تطور بعض الفروع من الصناعات الغذائية على غرار صناعة الطماطم، صناعة المشروبات، وكذا صناعة العجائن، والدهون، أين بلغت مساهمة فرع الصناعات الغذائية في القيمة المضافة على مستوى القطاع الصناعي 5.9% سنة 1977 ما أهلها لاحتلال المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات[3].

[1]- عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] - La production industrielle et taux d'utilisation des capacités de production, collection statistiques d'ONS, 2012, p18

[3] - عبد الرزاق فوزي، مرجع سبق ذكره ، ص191.

لقد اعتبرت المرحلة (1990-1995) مرحلة متميزة عن باقي المراحل السابقة، كون الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الجزائر تشهد تحولا عميقا، فقد عرفت هذه الفترة مخططات تنموية سنوية، إلى جانب فتح الاستثمار للقطاع الخاص الذي ساهم بشكل فعال في إنشاء مؤسسات تابعة لفرع الصناعات الغذائية.

وخلال المرحلة الموالية (1996-2010) عرف فرع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا سواء من حيث الإنتاج الخام أو من خلال مساهمته في القيمة المضافة، وهذا راجع إلى تبني الدولة لإستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكن إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجلة، على العكس من ذلك يبقى القطاع العام يراوح مكانه رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة، والجدول الموالي يبرز مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة.

الجدول (6): مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة

الوحدة: مليار دج

السنوات	القيمة المضافة للمنتجات الغذائية			مساهمة الصناعات الغذائية في إجمالي القيمة المضافة (%)
	ق العام	ق الخاص	المجموع	
2004	26.3	93.5	118.8	2.3
2005	24.6	101.7	125.4	1.9
2006	24	110.8	134.9	1.8
2007	23.6	132.8	156	1.9
2008	24.2	139.9	164.1	1.76
2009	25.7	162.7	188.4	2.33
2010	27.5	186.5	214.1	2.21
2011	32	199.7	231.8	2.05
2012	33.9	232.2	255.1	2.21
2013	36.3	249.1	285.4	2.22

Source: les comptes économiques de 2000à 2013, collection N669, office nationale des statistiques, pp 3-16

وفقا لمعطيات الجدول يتضح أن هناك زيادة مستمرة في القيمة المضافة للصناعات الزراعية الغذائية بالأسعار الجارية، وأن هذه الزيادة تعود إلى مساهمة القطاع الخاص بأكثر من 60% من القيمة المضافة للقطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات بعد أن كانت مساهمته في حدود 37% خلال الفترة (1979–1984) و40% سنة 1996، حيث شكلت مساهمته ما يفوق 3.87% من إجمالي القيمة المضافة للفرع خلال سنتي 2012 و2013 وذلك في ظل التراجع الملحوظ الذي يشهده مؤشر الإنتاج الصناعي لمؤسسات القطاع العام نتيجة التراكم المستمر للمشاكل التسييرية والهيكلية.

1 – 3) الضرائب

يفرض النظام الجبائي الجزائري ضريبة سنوية على جل الأفراد الطبيعيين تعرف بـ "الضريبة على الدخل الإجمالي"، كما يفرض ضريبة على أرباح الشركات أو ما يعرف بـ "الضريبة على أرباح الشركات"، والمعدل العام المطبق على أرباح الشركات محدد بنسبة 30%، كما أن هنالك نسبة مخفضة قدرها 15% لبعض الأرباح[1]، وبالرجوع إلى الصناعات الغذائية في الجزائر ومن أجل إبراز مساهمتها في الدخل الوطني نقدم الجدول الموضح أدناه، الذي نبين فيه التطور السنوي للضرائب المرتبطة بإنتاج الصناعات الغذائية كما يلي:

[1] - للمزيد من التفاصيل يتم الرجوع إلى دليل الاستثمار في الجزائر.

الجدول رقم (7): جدول يمثل تطور قيمة الضرائب المرتبطة بالإنتاج (ضرائب غير مباشرة) لفرع الصناعات الغذائية للسنوات (2000-2010)

الوحدة : مليون دج

البيان	القطاع / السنوات	القطاع العام	الأهمية النسبية (%)	القطاع الخاص	الأهمية النسبية (%)	المجموع	الأهمية النسبية (%)
الضرائب غير المباشرة والمرتبطة بالإنتاج	**2000**	4698.2	1.24	1926.5	2.08	6624.7	1.41
	2001	3927.1	1.14	2196.1	2.21	6123.2	1.39
	2002	3977.4	1.16	2857.7	2.50	6835.1	1.50
	2003	2214.1	0.58	3204.4	2.44	5418.5	1.06
	2004	1919.3	0.40	3953	2.71	5872.3	0.95
	2005	1246.5	0.19	4081.6	2.35	5328	0.67
	2006	1041.2	0.15	4454.6	2.33	5495.8	0.61
	2007	985.3	0.13	4966.1	3.90	5951.4	4.66
	2008	882.3	0.09	5098	3.37	5980.3	0.54
	2009	892.7	0.14	6087.4	3.81	6880.1	0.88
	2010	905.3	0.11	6585.3	3.09	7490.6	0.75

Source: ons.compte de production et compte d exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année 2000-2010

من خلال الجدول نلاحظ المساهمة الضعيفة لهذا الفرع في تمويل الخزينة العمومية الوطنية، حيث نسجل أعلى نسبة بـ 4.66% سنة 2007، أما أدنى نسبة فهي 0.54% سجلت سنة 2008، وهذا راجع إلى التسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين، في محاولة منها للنهوض بهذا الفرع من الصناعة، ودعم تواجده في الوطن.

ومن جهة أخرى نلاحظ تطور تدريجي ومستمر في تدفقات القطاع الخاص من الضرائب الغير مباشرة، نجد في المقابل انخفاض مستمر في مساهمة القطاع العام، وهو يعد انعكاس واضح لإدخال وسائل وأدوات إنتاجية حديثة بالنسبة للقطاع الخاص في مقابل تهالك وقدم وسائل الإنتاج المستغلة بالقطاع العام.

1 – 4) إجمالي فائض الاستغلال الوطني

والجدول الموالي يوضح التغيرات التي طرأت على قيمة إجمالي فائض الاستغلال الوطني خلال العشرية الأخيرة والممتدة بين سنة 2000 وسنة 2010 كما يلي:

الجدول رقم (8): جدول يمثل تطور قيمة إجمالي فائض الاستغلال الوطني لفرع الصناعات الغذائية للسنوات (2000-2010)

الوحدة : مليون دج

البيان	القطاع / السنوات	القطاع العام	الأهمية النسبية (%)	القطاع الخاص	الأهمية النسبية (%)	المجموع	الأهمية النسبية (%)
إجمالي فائض الاستغلال الوطني	**2000**	12414.2	1.05	53961.5	5.16	66375.7	2.98
	2001	7345.2	0.71	62042.9	5.19	69388.1	3.12
	2002	9686.2	0.92	65110.6	5.03	74796.8	3.19
	2003	5474.6	0.40	72482.6	4.86	77957.2	2.72
	2004	4299.1	0.25	79291	4.61	83590.1	2.45
	2005	4932.3	0.20	89835	4.47	94767.3	2.13
	2006	7607.9	0.26	96016.3	4.17	103624.2	2.00
	2007	6474.1	0.20	103562.2	4.03	110036.3	1.94
	2008	7588.5	0.20	108100.7	3.77	115689.2	1.76
	2009	9801.6	0.45	122861.5	3.71	132663.2	2.43
	2010	10398	0.34	129161.6	3.48	139559.6	2.08

Source: ons.compte de production et compte d exploitation par secteur d'activité et secteur juridique année 2000-2010.

من خلال الجدول يلاحظ أن هناك تباين بين مساهمة القطاعين الخاص والعام (الناشطين في فرع الصناعات الغذائية)، حيث نحد أن الأول أكثر مردودية من الثاني، بدليل أن أعلى قيمة سجلها القطاع العام سنة 2000 حيث بلغ إجمالي فائض الاستغلال 12414.2 مليون دج، في حين نجد أن أدنى قيمة سجلها القطاع الخاص فيما يخص إجمالي فائض الاستغلال كانت هي الأخرى سنة 2000 بمبلغ قدره 53961.5 مليون دج.

لكن في العموم تبقى مساهمة الصناعات الغذائية دون المستوى، ورغم الجهود التي تبذلها الدولة نجد أن فاتورة الغذاء في الجزائر تعرف

ارتفاعا مستمرا، بل أصبحت عبئا عليها كون 65% من الطلب المحلي تغطيه الواردات[1].

2 – سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

سنحاول هنا التطرق إلى استراتيجيات كل من القطاعين الزراعي والصناعي، المتعلقة بفرع الصناعات الغذائية على الشكل التالي:

2 – 1) الإستراتيجية الزراعية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي

ما يلاحظ عموما على مستوى أصحاب صنع القرار بالجزائر هو التقطن من أجل تحقيق الأمن الغذائي في ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها بلادنا، حيث وصلت فاتورة الاستهلاك إلى 26.13 مليار دولار في سنة 2009 من المواد غذائية المسوقة، منها 20.73 مليار دولار منتوج وطني و5.4 مليار تأتي من الاستيراد، علما بأن فاتورة الاستيراد تراجعت عن ما كانت عليه سنة 2008 المقدرة ب 8 مليار دولار، ووصلت فاتورة الحبوب والحليب إلى 3.2 مليار دولار، ومن هنا يجب ترقية أساليب صناعة مادتي الحبوب والحليب من أجل تخفيض فاتورة الاستيراد، لأن الأمن الغذائي قضية سيادة وطنية، ولأن الجزائر تمتلك القدرات الكافية لتقليص الفجوة الغذائية.

إن أهم السبل الطامحة إلى تحقيق الأمن الغذائي تمثلت في قانون التوجيه الفلاحي سنة 2009 ، وذلك وفق عدة سبل لتحقيق منها:

- ترقية التقنيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية؛
- تحسين مستوي الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج المحلي؛

[1] - عبد المجيد قدي، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2 ،2005، ص67.

- تحسين الميزان التجاري الغذائي؛
- حماية وتثمين المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛
- إرساء تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية كطرح عام.

2 – 2) إستراتيجية الصناعات الغذائية المنتهجة في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي.

أعطت الجزائر أولوية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بفرع الصناعات الغذائية، من أجل النهوض به لأنه القطاع الأكثر حيوية للاقتصاد الوطني، تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أدائه الجيد وذلك عن طريق:

2 – 2 – 1) الإطار القانوني والتنظيمي: من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة المعايير لتوفير الرقابة، وضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعات الغذائية:

- أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ 2004 أمرا بسيطا؛
- يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة؛
- وضعت الدولة تسهيلات كبيرة للاستثمار في هذا الفرع، حيث تقوم بتمويل بنسبة تصل بين 60% إلى 70%؛
- تقوم الدولة بوساطة بنوكها بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعات الغذائية، وذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت سنة 2003 إلى 6.5%، أما فترة التسديد فتمتد إلى سبعة سنوات؛
- بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية، فإن القيد الوحيد الذي تعرفه المبادلات هو التعريفة الجمركية التي تصل نسبتها إلى 5% على المواد

نصف مصنعة، 30% على المصنعة، وتعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية.

2 – 2 – 2) الإطار المؤسساتي: تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا الفرع من خلال ثمانية وزارات (الفلاحة، المالية، العمل، الصناعة، الصيد والموارد المائية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات) يليها العديد من المؤسسات والمخابر... الخ.

2 – 2 – 3) الإطار التقني: إن انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتحت المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمرا ضروريا، فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير حيث وصلت سنة 2003 إلى 900 مؤسسة حسب ومن هنا فهناك إرادة جادة من طرف الدولة لخوصصة المؤسسات، ARTISANAT, ENSEJ معطيات العامة مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين، خاصة المواد الاستهلاكية) الزيوت، الدهون، السكر، المياه المعدنية، الخضر المعلبة،.(..... كما وضعت تسهيلات أمام الشراكة الأجنبية التي تتميز بالخبرة والأسبقية في هذه المجالات مثل لصناعة الخمائر، كما أن هناك LASSAFRE ومؤخرا مع شركة PRESIDENT و DANON شركة آفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني.

2 – 2 – 4) تمويل الدولة لفرع الصناعات الغذائية: إن خوصصة المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني لم يخفض من المجهودات التمويلية العامة للدولة، فإن حجم المصاريف على المعدات زاد وتضاعف بأربعة مرات على مدى الست سنوات الأخيرة، فانتقل من 872 مليار دينار في 2005 إلى 3022 مليار دينار في 2010، بتكلفة كلية لحجم الاستثمارات بلغت 13798 مليار دينار أي ما يعادل 200 مليار دولار، وهي تضم الاستثمارات المحلية والأجنبية، تمثل المحلية نسبة 83%

حيث يمثل فرع الصناعات الغذائية نسبة معتبرة منها، لاهتمام الدولة بهذا الاقتصاد الحيوي. في الأخير يعتبر قطاع الزراعة والصناعات الغذائية مصنفا كأولوية إستراتيجية لضمان الأمن الغذائي في الجزائر، حيث أن حجم الاستثمارات فيه بلغ 400 مليار دينار سمح بتوسيع وزيادة المساحات المزروعة، إلى جانب إعادة الاعتبار لتهيئة المستثمرات الزراعية، تطوير زراعة الأشجار، أدت هذه الإستراتيجية إلى تجاوز النفقات العامة للدولة من تجهيز وتسيير خلال الفترة 1999-2009 عتبة 300 مليار دينار.

الخاتمة

إن فرع الصناعات الغذائية له دور مهم جدا في تشجيع القطاع الفلاحي وتقليص الفجوة الغذائية، حيث يساعد على إيجاد منافذ جديدة لتصريف الإنتاج المحلي، مما يقضي على مشكلة المنتجين في إيجاد أسواق لبيع محاصيلهم، الأمر الذي يعطي لقطاع الإنتاج الزراعي بصفة عامة والغذائي بصفة خاصة المزيد من الحركية والمرونة بما يخدم المصلحة العامة للوطن.

فالمتتبع لواقع الصناعات الغذائية في الجزائر يلاحظ أنه لا زال لم يبلغ المستوى المطلوب في تغطية الاحتياجات الغذائية للمواطنين، ومازالت الفجوة الغذائية بين احتياجات الأفراد ومنتجات مؤسساتنا الوطنية (خاصة في ظل تفضيل المستهلك الجزائري للمنتجات الغذائية المستوردة لما تتمتع به من جودة ونوعية) في اتساع مستمر، رغم الإمكانيات الطبيعية والمالية التي تزخر بها الجزائر، مما يرهن واقع تحقيق الأمن الغذائي بتبني الدولة لسياسات اقتصادية واقعية مبنية على أسس علمية، وتوظيف أحدث التكنولوجيا والإدارة في المشاريع الاستثمارية بالقطاعات ذات العلاقة.

المراجع

أ- الكتب

1- خلف بن سلمان بن صالح النمري، **دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1999.

2- عز الدين فراج، **الصناعات الغذائية**، دار الفكر العربي، دمشق، 1997.

3- عبد الكريم عيون، **جغرافية الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

4- عبد المجيد قدي، **مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.

5- محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر(استقلالية المؤسسات)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

6- محمد رفيق، أمين حمدان، **الأمن الغذائي، نظرية ونظام وتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.

7- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ج(1) ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

8- محمد بلقاسم حسن بهلول، **تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج(2)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

9- محمد مختار الجندي، **الصناعات الغذائية**، مطبعة القاهرة، مصر، 1985.

- يحي علي الدين حماد، ياسر فكري محمد كشك، **تكنولوجيا التصنيع الغذائي والمشروعات الصغيرة**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2007.

ب - الأطروحات والرسائل والمقالات

1- عبد الرزاق فوزي، **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي (حالة الجزائر)**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2007.

2 - عبد الوهاب عبدات، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007)**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2011.

3 – محمد طويطو، **دراسة تحليلية وقياسية لسوق القمح في الجزائر 1980-2006**، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء، الجزائر، 2008.

4- عبد الحق بن تفات، **دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي- مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية**، مجلة الباحث، ورقلة، العدد09، 2011.

5- ذهبية لطرش، **واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد15، 2015.

ج – تقارير الهيئات المتخصصة

1 – تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012.

2 – الديوان الوطني للإحصاء، 2012.

3 – المجلس الوطني للتخطيط، مشروع المخطط الوطني، 1990.

4 – حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1990-2008.

5 – بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010

6 – دليل الاستثمار في الجزائر،2006.

7 – التقرير السنوي لوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة 2002.

8 – المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات 2010.

9 – بيان السياسة العامة المقدم بمجلس الأمة، الجزائر، 19 ديسمبر 2010.

10 – مستخرج بلاغ مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 ماي 2010.

11 – تقرير الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الأول من سنة 2009.

12 – البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009.

13 – تقرير حول التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ديسمبر 2010.

14 – حصيلة الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية للفترة 1999-2008.

15 – برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

16 – تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة 2008.

17 – قانون المالية 2011.